

السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة
السيد وزير النفط والثروة المعدنية

تاريخ	١٥/٨/٠٢	رقم	تعميم
تاريخ	١٥/٥٥٨٢	رقم	تعميم
تاريخ	١٥/٥٦٢٧/ب/١٠٧	رقم	بلاغ
تاريخ	١/١١٧٤٦	رقم	توصية اللجنة الاقتصادية
تاريخ	١٠/٥٧٣	رقم	كتاب وزارة النفط والثروة المعدنية
تاريخ	٢٠١٨/٠٩/٢٣		
تاريخ	٢٠٠٥/٠٨/١٠		
تاريخ	١٩٨٤/١٢/٠٣		
تاريخ	٢٠١٨/٠٩/٠٩		
تاريخ	٢٠٢٤/٠٩/١٧		

طلب اصدار تعميم يلزم جهات القطاع العام باسترجار مواد العزل الإسفلتي وتنفيذ العزل لمشاريعها عن طريق المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية والحصول على براءة ذمة عن جميع العقود.

استناداً إلى البلاغ رقم ١٥/٥٦٢٧/ب/١٠٧ لعام ١٩٨٤ المتضمن ضرورة اجراء عمليات عزل الاسطحة بمادة أسفلت حصرًا للمنتجة لدى معامل الشركة العامة للأسفلت في اللاذقية وبواسطة عمالها والتعميم رقم ١٥/٥٥٨٢ لعام ٢٠٠٥ بشأن الطلب إلى جهات القطاع العام دراسة إمكانية تنفيذ العزل لمشاريعها ومشاركتها من قبل الشركة العامة للخام والأسفلت وعطفاً على التعميم رقم ١٥/٨٠٢ لعام ٢٠١٨ المعطوف على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم ٣٥/ لعام ٢٠١٨ المتضمنة "التعميم على الجهات العامة لاسترجار مواد العزل الاسفلتي/بودرة - معجون اسفلتي/ التي تحتاجها لمشاريعها ومبانيها عن طريق المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية - محافظة اللاذقية - على أن تكون بأسعار معدلة ومنافسة". وفي ضوء طلب السيد وزير النفط والثروة المعدنية الموافقة على المقترح أدناه نظراً بتوفر كميات كبيرة من مواد العزل الاسفلتي وبمواصفات عالية الجودة تنتج من قبل المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية مع تقديم ضمانات خمس سنوات للأسطح الأفقية وثلاث سنوات للأسطح المائلة من خلال وحدات متخصصة بأعمال العزل.

واستناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ٤٩ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٠٥ المتضمنة ما يلي:

تأييد مقترح وزارة النفط والثروة المعدنية المتضمن التأكيد على مضمون التعاميم والبلاغات الصادرة بشأن إلزام الجهات العامة باسترجار مواد العزل الاسفلتية وتنفيذ العزل لمشاريعها عن طريق المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية آخرها التعميم رقم ١٥/٨٠٢ تاريخ ٢٠١٨/٠٩/٢٣ ، مع التأكيد على ضرورة حصول هذه الجهات على براءة ذمة عن جميع هذه العقود.

رئيس مجلس الوزراء

نوافق على توصية اللجنة الاقتصادية

رئيس اللجنة الاقتصادية

الدكتور محمد غازي الجلاي

للاطلاع وإجراء المقتضى الأصولي.



نسخة إلى:
- دفتر السيد وزير الاقتصاد
- مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء
- لجنة بر اللجنة الاقتصادية مختار رقم
- قانون عام
- دراسة العلة للجهزها وقررة المعدلة.

٤٩

الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ١٧٩٤/ي/٢/١٨/٢٠٠٤

التاريخ: ١٠/١٥/٢٠٠٤

السادة رؤساء مجالس الوحدات الإدارية ومدراء الجهات العامة والأجهزة المحلية المرتبطة والجهات التابعة

الرقم: ٥/١٠/٢١٧٥

للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

تاريخ: ٢٠٢٤/١١/١٧

محافظ حمص

المهندس ندير حبيب مخلوف

بالتفويض أمين عام المحافظة

م. شادي ماجد العلي

صورة إلى:

- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي.
- مديرية المصالح العقارية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الصحة بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الخدمات الفنية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية البيئة: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مجلس مدينة حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- المدينة الصناعية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- الشركة العامة للنقل الداخلي بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الشؤون المالية - مديرية الشؤون الفنية.
- مديرية التقانة والمعلوماتية: لنشره على موقع المحافظة الإلكتروني - المكتب الصحفي - مديرية الشؤون القانونية.
- المصنف.